المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

02/05/2014

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

التجديد
يومية شاملة
www.jadidpresse.com
العدد 3388

قضاء و حوادث

karim.sanaa@gmail.com

شروط وإجراءات ممارسة حق الإضراب

الإضراب هو توقف جماعي واتفاقي مؤقت عن الشغل من أجل الدفاع عن مطالب مهنية، يمارس هذا الحق طبقا للمقتضيات الواردة في هذا القانون التنظيمي في الوظيفة العمومية والمؤسسات العمومية وشبه العمومية والجماعات المحلية وفي المقاولات والمؤسسات الخاضعة لمدونة الشغل، والمقاولات المنجمية والعمل البحري، ومن طرف المشتغلين لحسابهم الخاص

إرتبطت الحركات الاحتجاجية التي يمارسها العمال في شكل إضراب تاريخيا بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المعاشة، فالإضراب أحد أهم الآليات التي تستخدمها الحركات النقابية، والعمال والموظفون للدفاع عن مصالحهم.

يعتبر حق الإضراب أحد الحقوق المشروعة للدفاع عن المصالح المادية والمعنوية للأفراد والجماعات، وأحد الحقوق المنصوص عليها في المواثيق الدولية، والتي تندرج ضمن الحقوق الاجتماعية والمرتبطة بممارسة الحرية والحق النقابي-حسب ديباجة مشروع القانون التنظيمي المتعلق بشروط وإجراءات ممارسة حق الإضراب.

وإن كان هذا الحق يستمد شرعيته من القانون الأسمى (الدستور) من خلال الفصل 14 الذي ينص على أن «حق الإضراب مضمون»، على غرار دساتير وتشريعات الدول الديمقراطية إلا أن ممارسته رهينة باحترام عدد من الشروط والإجراءات اعتبارا لآثاره العميقة على الاقتصاد وسير المرافق.

في عدد اليوم، وبمناسبة فاتح ماي الذي احتفلت به شغيلة المغرب أمس الخميس إسوة ببباقي عمال العالم، آثرنا أن نذكر بمسودة مشروع القانون التنظيمي المتعلق بشروط وإجراءات ممارسة حق الإضراب التي خلقت جدلا كبيرا بين النقابات والحكومة، إلا أنها لم تبرح مكانها منذ تم اقتراحها من طرف وزارة التشغيل والتكوين المهني في 1 مارس 2011، كيف يمارس الإضراب كحق دستوري من خلال هذا المشروع؟ وما هي شروط وإجراءات ممارسته؟

● **إعداد: سناء كريم**

يتخذ قرار شن الإضراب على الصعيد الوطني والقطاعي العام أو الخاص، من لدن النقابات الأكثر تمثيلا التي تستوفي الشروط المنصوص عليها في القوانين الجاري بها العمل، ويتخذ على مستوى الجهة أو العمالة أو الإقليم أو الجماعة المحلية ،أو المرفق العمومي أو المؤسسة العمومية أو الشبه العمومية ذات الطابع الإداري من طرف النقابات الأكثر تمثيلا.

حق الإضراب

الإضراب هو توقف جماعي واتفاقي مؤقت عن الشغل من أجل الدفاع عن مطالب مهنية، يمارس هذا الحق طبقا للمقتضيات الواردة في هذا القانون التنظيمي في الوظيفة العمومية والمؤسسات العمومية وشبه العمومية والجماعات المحلية وفي المقاولات والمؤسسات الخاضعة لمدونة الشغل، والمقاولات المنجمية والعمل البحري، ومن طرف المشتغلين لحسابهم الخاص، ولا يمكن اللجوء إليه إلا بعد إجراء المفاوضات بشأن القضايا الخلافية، وفي حالة تعذر إجراء أو فشل هذه المفاوضات لسبب من الأسباب، يحق لكل طرف اتخاذ قرار الإضراب طبقا للتدابير والمساطر المتضمنة في هذا القانون التنظيمي.

المادة 10 من القانون التنظيمي تمنع على أي شخص المشاركة في إضراب يمارس خلافا لمقتضيات هذا القانون التنظيمي، كما تمنع على المشغلين والأجراء و المنظمات المهنية عرقلة ممارسة حق الإضراب، وتبقى حرية العمل مضمونة بمقتضى هذا القانون التنظيمي، بالنسبة للأجراء أو الموظفين الذين لا يشاركون في الإضراب.

يوقف الإضراب عقد الشغل خلال مدة الإضراب، ولا ينهيه إلا في حالة ارتكاب المضرب عن العمل لأعمال العنف أو التهديد، أو إلحاق أضرار جسيمة بالتجهيزات أو الآلات أو المواد الأولية عمدا أو نتيجة إهمال فادح، أو عرقلة حرية العمل تمت معاينتها من طرف مفوض قضائي أوأدانتها أحكام قضائية، ويكون باطلا بقوة القانون كل شرط تعاقدي أو التزام يقضي بتنازل الأجير عن ممارسة حق الإضراب.

لا يسري البطلان المشار إليه في الفقرة السابقة على مقتضيات الاتفاقيات الجماعية أو الاتفاقات الناتجة عن المفاوضة الجماعية التي تقضي بتعليق أو بالتنازل عن حق الإضراب خلال مدة محددة ، شريطة أن تتضمن هذه الاتفاقيات مقتضيات خاصة تحدد المساطر التي يمكن استعمالها لحل «كل نزاع جماعي يحدث خلال مدة تعليق الإضراب».

ويمكن تعليق ممارسة حق الإضراب خلال مدة سريان اتفاقية شغل جماعية أو الاتفاقات الناتجة عن المفاوضة الجماعية، ولا ينطبق هذا التعليق على خلافات جديدة لا تدخل ضمن البنود المتفق عليها أو عند إخلال المشغل بالتزاماته.

يمنع كل إجراء تمييزي يقوم على ممارسة حق الإضراب يكون من شأنه خرق أو تحريف مبدأ تكافؤ الفرص أو المساواة في مجال الشغل و التشغيل أو تعاطي مهنة، لاسيما فيما يتعلق بإدارة الشغل وتوزيعه والتكوين المستمر والأجر والترقية والاستفادة من الامتيازات الاجتماعية أو اتخاذ التدابير التأديبية أو الفصل من الشغل، كما يمنع على المشغل، خلال مدة الإضراب، أن يحل محل المضربين أجراء لا تربطهم بالمؤسسة أية علاقة تعاقدية قبل تاريخ تبليغه بقرار الإشعار بالإضراب، ويمنع في الوظيفة العمومية والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية وشبه العمومية إحلال أشخاص محل الموظفين المضربين خلال مدة سريان الإضراب، كما يمنع كل إضراب لا يهدف إلى تحقيق مطالب مهنية أو الدفاع عنها.

شروط ممارسة الإضراب

يتخذ قرار شن الإضراب على الصعيد الوطني والقطاعي العام أو الخاص، من لدن النقابات الأكثر تمثيلا التي تستوفي الشروط المنصوص عليها في القوانين الجاري بها العمل، ويتخذ على مستوى الجهة أو العمالة أو الإقليم أو الجماعة المحلية ،أو المرفق العمومي أو المؤسسة العمومية أو الشبه العمومية ذات الطابع الإداري من طرف النقابات الأكثر تمثيلا.

يتخذ قرار شن الإضراب على مستوى المقاولة أو المؤسسة من لدن النقابات الأكثر تمثيلا أو المكاتب النقابية، أو من طرف لجنة الإضراب في حالة عدم وجود تمثيلية نقابية، ويتعين-حسب المادة 18 من هذا المشروع قبل شن الإضراب تمكين المشغل أو من ينوب عنه بالقطاع الخاص أو رؤساء الإدارات العمومية والشبه عمومية أو الجماعات المحلية من مهلة إخطار لا تقل عن 10 أيام كاملة، لا يحتسب اليوم الأول والأخير منها.

وتخفض مهلة الإخطار إلى 48 ساعة، إذا كان سبب الإضراب راجعا إلى عدم أداء الأجور، أو وجود خطر حال يهدد صحة وسلامة الأجراء أو الموظفين.

يبدأ سريان مهلة الإخطار المشار إليها في الفقرة السابقة من اليوم الموالي لتاريخ تبليغ قرار الإضراب إلى المشغل أو من ينوب عنه أو رؤساء الإدارات المعنية.

يجب على كل جهة قررت شن إضراب أن تبلغ قرار الإضراب إلى مشغلها أو إلى الجهة الوصية على القطاع بالنسبة للمشتغلين لحسابهم الخاص و يتم هذا التبليغ بدا بيد مقابل وصل أو بواسطة رسالة مضمونة مع إشعار بالتوصل أو بأية وسيلة أخرى من وسائل التبليغ القانونية، فيما يبلغ قرار شن الإضراب العام الوطني في القطاعين العام والخاص والشبه عمومي إلى رئيس الحكومة ووزير الداخلية والوزير المكلف بالتشغيل والوزير المكلف بالوظيفة العمومية.

تتولى الجهة الداعية إلى الإضراب، أثناء سريان الإضراب مهمة التفاوض حول الملف المطلبي وتأطير الأجراء المضربين، والسهر باتفاق مع المشغل، على ضمان استمرار الخدمات الضرورية لسلامة الأشخاص وأماكن الشغل والتجهيزات والمواد وسائر الخدمات اللازمة لاستئناف الشغل لاحقا، وفي حالة تعدد المكاتب النقابية يتم إحداث تنسيقة نقابية تتكون من عدد متساوي من المندوبين النقابيين، وتتولى مهمة التفاوض مع المشغل .

ويمكن استئناف الإضراب، في حالة توقيفه من طرف الجهة التي دعت إليه خلال مدة التفاوض حول الملف المطلبي، دون التقيد بمهلة الإخطار المنصوص عليها في المادة 18 من هذا القانون التنظيمي، وذلك إذا أخل المشغل بالالتزامات المتفق عليها، أو إذا لم تسفر المفاوضات على نتائج ، داخل أجل 30 يوما من بدء المفاوضة.

Conseil national des droits de l'Homme
www.cndh.org.ma

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

التجديد
يومية عامة

في جلسة برلمانية غاب عنها أغلب المستشارين

ابن كيران: وضع المهاجرين في المغرب تحسن

2/3388

● محمد لغروس

قال عبد الإله ابن كيران رئيس الحكومة أول أمس الأربعاء، إن وضع المهاجرين بالمغرب تحسن خاصة مع مجيئ الحكومة التي يقودها، وأن لديه الحجج الدامغة في ذلك التي لا يمكن للمعارضة أن تردها. وهاجم ابن كيران خطاب بعض فرق المعارضة بمجلس المستشارين معتبرا إياه يجلب الغثيان بسبب الاتهامات والأحكام العامة وغير الدقيقة، وذلك في الجلسة الشهرية للسياسة العامة لمساءلته والتي غاب عنها ثلاثة أرباع البرلمانيين حيث حضرها فقط قرابة 70 مستشار من أصل 265.

وطالب ابن كيران، المعارضة في الجلسة التي خصصت لموضوع "الهجرة والتنقل" بالإنصاف في تقييمها لمنجزات حكومته.

في الجلسة التي شهدت توترا غير حاد هذه المرة، كشف فيها ابن كيران عن أن الحكومة وفي إطار استباق أنشطة الشبكات الإجرامية وتشديد الخناق عليها وإنقاذ الضحايا تم تفكيك 1174 شبكة منذ سنة 2007. كما تم خلال الأشهر الثلاثة الأولى من سنة 2014 الجارية، إيقاف 9170 شخص في عمليات الهجرة غير الشرعية.

المسؤول الحكومي، كشف خلال الجلسة البرلمانية المنعقدة طبقا للفقرة الثالثة من الفصل 100 من دستور 2011، عن أن المغرب تحول من بلد عبور للمهاجرين إلى بلد إقامة، مشيرا إلى أن المغرب أصبح يستضيف عددا مهما من المهاجرين النظاميين الذين يقصدون المملكة للعمل أو الدراسة أو لقضاء تقاعدهم (حوالي 70 ألف)، وآخرون يوجدون في وضعية غير نظامية فرضت عليهم أوضاعهم المكوث بالمغرب لسنوات عديدة (ما بين 25 و 30 ألف)، بالإضافة إلى اللاجئين (530 فردا) وطالبي اللجوء (3 آلاف وفق تقديرات مكتب الأمم المتحدة للاجئين). كما أن عدد المهاجرين من دول جنوب الصحراء تضاعف أربع مرات خلال العقد الأخير. و قال ابن كيران إنه تم فتح 83 مكتبا للأجانب على مستوى عمالات وأقاليم المملكة، وتم اعتماد نظام معلوماتي لتدبير العملية وإطلاق حملات للتحسيس والإخبار، وأنه تم كذلك تكوين 3000 عنصرا لمواكبة هذه العملية التي ستستمر إلى نهاية السنة الحالية، وأنه تم إشراك المجتمع المدني بعضوين في كل مكتب للأجانب باقتراح من المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

ولغاية اليوم يتابع ابن كيران، تلقت هذه المكاتب 14311 طلبا، من 92 جنسية تشمل كل القارات. وأنه تم تسليم أولى بطائق الإقامة للمهاجرين الذين تم قبول طلباتهم يوم 14 فبراير 2014، وأنه حصل إلى غاية اليوم 814 شخصا على بطائق الإقامة مدة صلاحيتها سنة.

الفريق "الفدرالي للوحدة والديمقراطية" عن عدم اتفاقه بشكل كلي مع البرامج الحكومية في مجال الهجرة، واعتبر ممثل الفريق في كلمة تعقيبه له بذات الجلسة أن الحكومة لم تأت بجديد بالنظر للتحولات الدستورية التي يعرفها بالمغرب.

يشار إلى أن المغرب أقدم في الآونة الأخيرة على الرفع من وتيرة إجراءاته اتجاه المهاجرين خاصة الأفارقة منهم وذلك بالتنصيص على حقوقهم دستوريا وبالشروع في منحهم بطاقات الإقامة وأيضا في تخصيص وزارة لأول مرة تعنى بشؤونهم.

ابن كيران اعتبر بمداخلته أن الهجرة والتنقل أصبحتا ظاهرتين عالميتين وموضوع نقاش وانشغال كبيرين، بل ومصدر جدال كبير يتم توظيفه سياسيا وانتخابيا في الكثير من الدول. وأنه وبالأرقام يقدر عدد المهاجرين عبر العالم سنة 2012 مثلا بنحو 240 مليون شخصا، منهم 97 مليون مهاجر من الجنوب إلى الشمال و 74 مليون من الجنوب إلى الجنوب.

Conseil national des droits de l'Homme
www.cndh.org.ma

النهار المغربية
Annahar Al Maghribia
يومية مستقلة

محمد الصبار في "منتدى الحوار العربي الإفريقي للديمقراطية وحقوق الإنسان: الفرص والتحديات":

3058/3

المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان يمكنها أن تلعب دورا رياديا في إحقاق حقوق الإنسان

*محمد الصبار

أكد الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، محمد الصبار، أن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان يمكنها أن تلعب دورا رياديا في إحقاق حقوق النساء، وذلك من خلال اتخاذ العديد من المبادرات على المستويين الدولي والوطني. وأوضح الصبار في مداخلة ألقاها، اليوم الأربعاء، أمام المشاركين في أشغال اللقاء الثاني ل"المنتدى الدائم للحوار العربي الأفريقي للديمقراطية وحقوق الإنسان :الفرص والتحديات" الذي تحتضنه القاهرة أن هذه المؤسسات يمكنها على المستوى الدولي أن تقوم بدور ترافعي عبر المساهمة في مختلف الآليات الإقليمية والدولية، وذلك بواسطة الإعلانات الشفهية والكتابية واللقاءات الموازية، وكذلك عبر متابعة إعمال وتنفيذ التوصيات الصادرة عن هذه الآليات ونشرها.

وأضاف أن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان يمكنها أيضا، على الصعيد الدولي، أن تساهم بشكل فعال في إغناء التقارير التي تعدها آليات الإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان، عند قيامها بزيارات قطرية، وخاصة المقررة الخاصة المعنية بمكافحة العنف ضد المرأة، والمقررة الخاصة بمكافحة الاتجار بالبشر، خاصة النساء والأطفال، ومجموعة العمل المعنية بمسألة التمييز ضد المرأة في القانون والممارسة.

أما على الصعيد الداخلي والوطني، فأشار السيد الصبار إلى أن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان يمكنها من منطلق مسؤولياتها ومهامها على المستوى المحلي، أن تتخذ عدة مبادرات من ضمنها على سبيل المثال لا الحصر حث الدول على رفع تحفظاتها على مختلف الصكوك الدولية ذات الصلة بحقوق النساء ومساعدة الدول من حيث الخبرة والكفاءة على ملاءمة نصوصها الوطنية مع التزاماتها الدولية في مجال حقوق النساء وتشجيع الحكومات العربية والإفريقية على مواصلة تعزيز الضمانات القانونية الكفيلة بتعزيز المساواة بين الجنسين، بما في ذلك مواءمة التشريعات المحلية في المجال مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ومن هذه المبادرات أيضا هناك تقديم المشورة والرأي على مستوى تطوير وتحسين آليات الرقابة والحماية والوقاية في هذا الشأن، وأيضا من خلال النهوض بثقافة حقوق الإنسان، وذلك بغية ضمان العدل وتوفير سبل الانصاف، وتحقيق المساواة، إضافة إلى القيام بمرافعات لدى البرلمانات، التي تتولى إصدار التشريعات أو تحيينها وملاءمتها مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وغيرها من المؤسسات من خلال تطوير أدوات للحوار والتفاعل معها، فضلا عن أداء دورها في مجال الحماية من خلال الرصد والتحري والتصدي وتقديم توصيات ومقترحات في مجال النهوض بحقوق النساء، وغيرها من المبادرات الأخرى. كما أبرز الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان في هذا السياق الدور الذي يمكن أن تضطلع به المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان عند تعديل الدساتير.

وفد أممي يلتقي بفعاليات حقوقية بالداخلة

عقد وفد عن المفوضية السامية لحقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة، الخميس بالداخلة، لقاء مع فعاليات حقوقية وذلك للاطلاع على آليات حماية حقوق الإنسان بالمغرب.

واطلع الوفد الأممي، الذي ضم أندريس كومباس وفيرناندير ميليسا وميخاي هاني ونادية أبو رضا و لالة غادة، خلال لقاء عقده اليوم مع اللجنة الجهوية لحقوق الانسان الداخلة- أوسرد، على عمل وتجربة هذه الأخيرة في مجال حماية حقوق الانسان.

وتم خلال هذا اللقاء، الذي حضره رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الانسان الداخلة- أوسرد، محمد الأمين السملالي، بالإضافة إلى أعضاء اللجنة، تقديم عرض أمام الوفد الأممي تضمن الإجراءات والآليات التي تعتمدها اللجنة من أجل حماية حقوق الانسان على مستوى المحلي.

كما تم تقديم عرض حول التدابير والإجراءات التي اتخذتها المملكة مؤخرا بخصوص تعزيز دولة الحق والقانون وخاصة التدابير المتعلقة بالتجاوب السريع للحكومة مع الشكايات والمقترحات الواردة من المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية.

يذكر أن وفد المفوضية السامية لحقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة عقد، يوم الثلاثاء بالعيون، لقاءات مع كل من اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان العيون- السمارة وفعاليات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الانسان بمدينتي العيون والسمارة حيث شكلت هذه اللقاءات مناسبة للإطلاع على تجربتها في مجال حماية وتكريس ثقافة حقوق الانسان.

http://kafapresse.com/index.php?ida=22174

الصبار: المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان يمكنها أن تلعب دورا رياديا في إحقاق حقوق الانسان

7/9694

أكد الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، السيد محمد الصبار، ان المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان يمكنها أن تلعب دورا رياديا في إحقاق حقوق النساء، وذلك من خلال اتخاذ العديد من المبادرات على المستويين الدولي والوطني.

وأوضح السيد الصبار في مداخلة ألقاها، اول امس الأربعاء، أمام المشاركين في اشغال اللقاء الثاني لـ«المنتدى الدائم للحوار العربي الافريقي للديمقراطية وحقوق الإنسان :الفرص والتحديات»، الذي تحتضنه القاهرة، أن هذه المؤسسات يمكنها على المستوى الدولي أن تقوم بدور ترافعي عبر المساهمة في مختلف الآليات الإقليمية والدولية، وذلك بواسطة الإعلانات الشفهية والكتابية واللقاءات الموازية، وكذلك عبر متابعة إعمال وتنفيذ التوصيات الصادرة عن هذه الآليات ونشرها.

وأضاف أن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان يمكنها أيضا، على الصعيد الدولي، أن تساهم بشكل فعال في إغناء التقارير التي تعدها الدول الإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان، عند قيامها بزيارات قطرية، وخاصة المقررة الخاصة المعنية بمكافحة العنف ضد المرأة، والمقررة الخاصة بمكافحة الاتجار بالبشر، خاصة النساء والأطفال، ومجموعة العمل المعنية بمسالة التمييز ضد المرأة في القانون والممارسة.

أما على الصعيد الداخلي والوطني، فاشار السيد الصبار إلى أن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان يمكنها من منطلق مسؤولياتها ومهامها على المستوى المحلي، أن تتخذ عدة مبادرات من ضمنها على سبيل المثال لا الحصر حث الدول على رفع تحفظاتها على مختلف الصكوك الدولية ذات الصلة بحقوق النساء ومساعدة الدول من حيث الخبرة والكفاءة على ملاءمة نصوصها الوطنية مع التزاماتها الدولية في مجال حقوق النساء وتشجيع الحكومات العربية والإفريقية على مواصلة تعزيز الضمانات القانونية الكفيلة بتعزيز المساواة بين الجنسين، بما في ذلك مواءمة التشريعات المحلية في المجال مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ومن هذه المبادرات أيضا هناك تقديم المشورة والرأي على مستوى تطوير وتحسين آليات الرقابة والحماية والوقاية في هذا الشأن، وأيضا من خلال النهوض بثقافة حقوق الإنسان، وذلك بغية ضمان العدل وتوفير سبل الانصاف، وتحقيق المساواة، إضافة إلى القيام بمرافعات لدى البرلمانات، التي تتولى إصدار التشريعات أو تحيينها وملاءمتها مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وغيرها من المؤسسات من خلال تطوير أدوات للحوار والتفاعل معها، فضلا عن اداء دورها في مجال الحماية من خلال الرصد والتحري والتصدي وتقديم توصيات ومقترحات في مجال النهوض بحقوق النساء، وغيرها من المبادرات الأخرى.

كما أبرز الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان في هذا السياق الدور الذي يمكن أن تضطلع به المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان عند تعديل الدساتير حيث بإمكانها أن تساهم بمختلف الطرق والوسائل بمقترحات وآراء استشارية في اتجاه إدماج كافة الضمانات الحقيقية والملموسة لممارسة الحقوق والحريات وتحقيق المساواة والمناصفة بين الجنسين، وتعزيز الضمانات الدستورية للمساواة بين الرجال والنساء في الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وأورد في هذا الصدد أن الدستور المغربي الصادر في يوليوز 2011 أكد في تصديره على «اختيار بناء دولة ديمقراطية يسودها الحق والقانون ويتمتع فيها الجميع بالأمن والحرية والكرامة والمساواة...» وعلى حظر كافة أشكال التمييز ومكافحتها، كما نص على إحداث هيئة جديدة للمناصفة ومكافحة التمييز، مشيرا إلى أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان قام بإنجاز دراسة حول هذا الموضوع، وتنظيم عدة لقاءات وطنية ودولية من أجل تفعيل إحداث هذه الهيئة.

من جهة أخرى، سجل السيد الصبار الدور المحوري الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في مسارات العدالة الانتقالية في البلدان العربية والإفريقية، التي تعيش مجموعة منها أوضاعا انتقالية مع إيلاء أهمية خاصة للنساء باعتبارهن ضحايا مباشرات وغير مباشرات لانتهاكات حقوق الإنسان.

وذكر بأن من جملة هذه الأدوار هناك المبادرة بحث الحكومات على اعتماد استراتيجيات وبرامج عمل تروم تعزيز حقوق المرأة، وأن تنطلق من تشخيص تشاركي يمكن من الوقوف على مستويات الفوارق بين الجنسين. وينبغي أن تساهم المؤسسات الوطنية في إعداد هذه البرامج وإدماج مقاربة النوع الاجتماعي في جميع الخطط القطاعية للوزارات وفي السياسات العمومية، وذلك بتعاون وتشاور مع المجتمع المدني.

وشدد السيد الصبار على ضرورة أن تتمتع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان باستقلالية فعلية طبقا لمبادئ باريس الناظمة لعملها، وأن تتوفر على الموارد المالية الكافية والموارد البشرية المؤهلة، حتى يمكنها الاضطلاع فعلا وبشكل نوعي، بمهامها في حماية حقوق الإنسان والنهوض بها على أكمل وجه. وخلص الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى القول بأن تحقيق هذه الأهداف هو ما تصبو إليه الشبكة الإفريقية لحقوق الإنسان، والشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي يتولى المجلس الوطني لحقوق الإنسان رئاستها منذ يونيو 2013.

يذكر أن اللقاء الثاني لـ«المنتدى الدائم للحوار العربي الافريقي للديمقراطية وحقوق الإنسان :الفرص والتحديات»، الذي انطلقت أشغاله في وقت سابق بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في القاهرة، ينظم من طرف كل من «المجلس القومي لحقوق الإنسان» في مصر، بتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (يونسكو)، وجامعة الدول العربية، ويتناول موضوع «دعم حقوق المرأة في العالم العربي والافريقي».

وستتكب الوفود المشاركة في هذا الملتقى الدولي والتي تنتمي لأزيد من 30 بلدا عربيا وافريقيا، على مناقشة سبل توحيد الجهود الوطنية، وتكثيف التعاون من أجل تعزيز دور المرأة، إضافة إلى وضع السياسات والتشريعات والبرامج والخطط الوطنية الفعلية، ومتابعة تطبيق الاتفاقيات الدولية والإقليمية المعنية بتمكين المرأة والقضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضدها.

Conseil national des droits de l'Homme

الخبر

بني ملال

ضحايا سنوات الرصاص يعتصمون ويطالبون بإدماجهم اجتماعيا ببني ملال

7/894

بني ملال. ل. أ

دخل أعضاء المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف فرع جهة تادلة - أزيلال، في اعتصام أمام مقر ولاية بني ملال، يوم الاثنين الماضي، للمطالبة بإدماجهم اجتماعيا. وفي بلاغ للمنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف بني ملال، توصلت «الخبر» بنسخة منه، أكد أن ضحايا سنوات الجمر والرصاص ينحدرون من جماعة تابعوشت إقليم أزيلال لا يزالون يطالبون السلطات المعنية بالكشف عن المختطفين ومجهولي المصير.

وندد المحتجون بالتضييق الذي فرض عليهم من قبل السلطات، في غياب، أدنى اهتمام رغم الوعود التي تلقوها منذ سنوات، وطالبوا بتسليم رفات الشهداء ممن قضوا في السجون أو المعتقلات السرية أو نفذ في حقهم حكم الإعدام.

وشدد المحتجون أمام ولاية بني ملال، على ضرورة إدماجهم اجتماعيا وحل مشكل التغطية الصحية، وكشفوا عن عدم جدوى حيازة بطاقة (CNOPS) الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي، في التطبيب والعلاج والتعويض عن الأدوية.

ووصف بلاغ للمنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف ببني ملال، جبر الأضرار الجماعية، أمرا ضروريا لضحايا سنوات الرصاص، لن يتم إلا عبر إشراك فعلي للمعنيين في خلق مشاريع تنموية حقيقية كفيلة بفك العزلة

عنهم وإخراجهم من الفقر. وفي سياق متصل، طرح المحتجون إيجاد حل فوري لبعض المشاكل المطروحة مع مجالس جماعية وبعض عناصر السلطة، دون أن يسميها المحتجون. وأفادت مصادر حقوقية «الخبر»، أن مصالح ولاية بني ملال أستدعت مكتب فرع المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف بني ملال، والتزمت بإيجاد حل لبعض المشاكل المطروحة مع إحالة رزمة أخرى من المشاكل العالقة إلى الجهات المختصة مركزيا.

ويأتي اعتصام منخرطي المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف بني ملال بعد الاعتصام المفتوح الذي خاضه المواطن حمو شريف أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان ببني ملال، للاحتجاج على عدم تنفيذ السلطات الوصية لقرار هيئة الإنصاف والمصالحة القاضي بإدماج ابن أحد ضحايا سنوات الرصاص حمدو أولحسن نابت لحسن الذي تم اعتقاله على إثر انتفاضة 1960.

وطالب المواطن «شريف» بتنفيذ المقرر التحكيمي الصادر عن هيئة الإنصاف والمصالحة، والذي ينص على إدماجه اجتماعيا وتسليم رفات والده الضحية أحداث 1960 وتعرض للتعذيب الوحشي، لينتهي به المطاف في سجن العلو بالرباط دون محاكمة، حيث لفظ أنفاسه الأخيرة في مارس 1963 عن عمر لا يتجاوز 34 سنة.

Conseil national des droits de l'Homme

انطلاق أشغال الاجتماع السنوي العاشر للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في القاهرة

القاهرة/1 ماي 2014/ ومع/ انطلقت مساء اليوم الخميس في القاهرة أشغال الاجتماع السنوي العاشر ل"الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان"، وذلك برئاسة المغرب ممثلا بواسطة المجلس الوطني لحقوق الإنسان. واستعرض السيد محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، في افتتاح أشغال هذا الاجتماع، الأنشطة التي أنجزتها الشبكة العربية خلال فترة رئاستها من طرف المغرب، والتي شملت على الخصوص مواصلة إرساء وتفعيل الإطار المؤسساتي للشبكة فضلا عن تنظيم العديد من اللقاءات والورشات الهادفة إلى تعزيز القدرات لدى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في العالم العربي. وأضاف السيد الصبار أن أنشطة الشبكة تميزت أيضا بالمساهمة في الإعداد لتنظيم المؤتمر الدولي حول المحكمة العربية لحقوق الإنسان المزمع عقده في البحرين، فضلا عن إعداد مشروع الخطة الاستراتيجية للشبكة وكذا خطة العمل التنفيذية الخاصة بالشبكة. وتتواصل أشغال الاجتماع السنوي العاشر ل"الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان" في جلسة مغلقة، حيث من المقرر أن ينكب ممثلو مختلف المؤسسات العربية على دراسة مجموعة من النقاط المدرجة في جدول أعمال الاجتماع، في مقدمتها إقرار النظام الداخلي المصادق عليه من طرف اللجنة التنفيذية للشبكة، ومناقشة وإقرار الخطة الإستراتيجية وخطة العمل التنفيذية للشبكة. كما سيتداول الاجتماع بشأن مؤتمر البحرين المتعلق بمشروع النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان، وإطلاق الموقع الإلكتروني للشبكة، فضلا عن مناقشة عدد من القضايا ذات الصبغة التنظيمية والتسييرية. يشار إلى أنه تقرر إنشاء شبكة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في العالم العربي خلال الدورة السابعة للمؤسسات الوطنية العربية لحقوق الإنسان، المنعقدة في نواكشوط بتاريخ 27- 28 أبريل 2011 ، (إعلان نواكشوط)، وذلك إيمانا من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بضرورة تعزيز تعاونها بما يمكن من النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها وتفعيلها في الدول العربية. وتتكون الشبكة من كافة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الدول العربية، والتي تم إنشاؤها طبقا لمبادئ باريس المنظمة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

http://www.menara.ma/ar/2014/05/01/1146601-%D8%A7%D9%86%D8%B7%D9%84%D8%A7%D9%82-%D8%A3%D8%B4%D8%BA%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D9%88%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D8%B4%D8%B1-%D9%84%D9%84%D8%B4%D8%A8%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A9.html

L'opinion.ma

Droits de l'Homme

4/17337

Sebbar souligne le rôle des institutions nationales dans la consécration des droits de la femme

Le secrétaire général du conseil national des droits de l'Homme (CNDH), M. Mohamed Sebbar, a mis en exergue, mercredi au Caire, le rôle d'avant-garde des institutions des droits de l'Homme dans la consécration des droits de la femme à travers des mesures et initiatives à caractère national et international.

Au niveau international, ces institutions peuvent engager des actions de plaidoyer et d'information au sein des différents mécanismes régionaux, ainsi que lors de rencontres parallèles, outre le suivi de la mise en œuvre des recommandations adoptées, a souligné M. Sebbar lors du "2eme forum permanent du dialogue arabo-africain sur la démocratie et les droits de l'Homme: opportunités et défis".

Ces instances peuvent aussi enrichir les rapports élaborés par les mécanismes relevant du conseil des droits de l'Homme de l'ONU, notamment lors des visites dans certains pays du rapporteur spécial de l'ONU chargé de la question de la violence contre les femmes, du rapporteur sur le trafic humain, particulièrement des femmes et enfants, ainsi que du groupe concerné par la question de la discrimination à l'égard des femmes.

A l'échelon national, M. Sebbar a fait savoir que les institutions sont habilitées à prendre des initiatives de promotion de la culture des droits de l'Homme, citant l'encouragement des pays à lever leurs réserves aux conventions relatives aux droits des femmes en mettant à leur disposition les expériences et les compétences nécessaires en vue d'harmoniser les textes avec les engagements internationaux et de poursuivre le renforcement des garanties juridiques susceptibles de consolider l'égalité des deux sexes.

Par ailleurs, le SG du conseil a mis l'accent sur la contribution de ces institutions à l'oeuvre de l'amendement constitutionnel à travers des propositions et des avis consultatifs dans le sens de l'intégration des dispositions garantissant l'exercice des droits et des libertés dans la Loi fondamentale et de la réalisation de l'égalité et la parité homme-femme.

Les instances des droits de l'homme jouent aussi un rôle dans le processus de la justice transitionnelle dans les pays arabes et africains vivant une situation de transition, comme elles incitent les gouvernements à adopter des stratégies et programmes visant le renforcement des droits des femmes et l'intégration de l'approche genre dans tous les départements ministériels et dans la politique générale, et ce en collaboration avec la société civile.

En revanche, M. Sebbar a insisté sur l'autonomie opérationnelle de ces institutions conformément aux principes de Paris régissant leur travail, la mobilisation des moyens financiers suffisants et des ressources humaines compétentes afin qu'elles puissent assumer pleinement leur mission de protection des droits de l'Homme.

Le réseau africain des droits de l'Homme et le réseau arabes des institutions nationales des droits de l'Homme, dont la présidence est assurée par le CNDH depuis juin 2013, aspirent à réaliser ces objectifs, a poursuivi M. Sebbar.

Ce forum est organisé conjointement par le Conseil égyptien des droits de l'Homme en collaboration avec l'Organisation des Nations unies pour l'éducation, la science et la culture et la Ligue arabe.

Les participants de trente pays se pencheront sur les moyens d'unifier les efforts nationaux et de renforcer le rôle de la femme ainsi que la mise en place de politiques, législations et programmes nationaux et le suivi de la mise en œuvre des conventions internationales de lutte contre la violence et la discrimination à l'égard de la femme.

Conseil national des droits de l'Homme

FORUM DE LA MAP

Grand dilemme: la sécurité d'abord, ou les droits de l'homme?

Quatre grosses pointures en matière des droits de l'homme ont répondu, au Forum de la MAP, aux questions des médias sur la mise en œuvre des droits de l'homme et l'Etat de droit au Maroc.

Le Maroc est certes donné en exemple en matière de respect des droits de l'homme pour avoir réalisé et mis en œuvre nombre d'acquis dans ce domaine: retour des exilés, révision de nombre de textes législatifs, liberté de la presse, ouverture du grand chantier de réforme de la Justice, non comparution des civils devant un tribunal militaire, ratification de 9 conventions internationales... C'est en ces termes que Mohamed Sebbar, secrétaire général du CNDH (Conseil national des droits de l'homme), a qualifié les avancées du Royaume dans le domaine des droits et des libertés, lors du Forum de la MAP (22 avril) sur le thème «Droits de l'homme et Etat de droit au Maroc, les réalisations et les perspectives». Ceci ne veut pas dire, a souligné Sebbar, que ça baigne, concernant ce volet. Il a reconnu l'existence de contraintes et d'autres insuffisances. Lorsqu'on évoque, par exemple, la situation de la femme, a ajouté l'orateur, il persiste un débat, peut-être pour insuffisance de maturité, s'agissant de la reconnaissance des droits de la femme.

Abordant la question des droits socio-économiques des citoyens, Mohamed Sebbar n'a pas usé de la langue de bois: «Les citoyens ne jouissent pas encore entièrement de ces droits, outre les disparités régionales», a-t-il estimé.

Alignement sur l'Algérie et le Polisario

Pour ce qui est du dernier rapport du Secrétaire général de l'ONU, Mohamed Sebbar y a décelé un grand alignement sur la thèse du Polisario et de l'Algérie, en plus, a-t-il dit, d'un illogisme et d'une contradiction flagrante de ce rapport quand il évoque les droits de l'homme dans la région.

Mieux s'adapter aux critiques

Rappelant que le chantier des droits de l'homme n'est pas du tout conjoncturel, mais constitue une part de la lutte pour ces droits à travers notre histoire, ce qui a eu pour finalité de devenir une partie des priorités et des choix de l'Etat et ce, malgré la persistance de quelques dysfonctionnements, El Habib Belkouch, président du Centre d'études en droits humains et démocratie (CEDHD), a pour sa part relevé l'absence de complémentarité entre les différentes institutions et la mise en œuvre sur le terrain du choix des droits de l'homme. Ces derniers n'ont pas besoin d'être étudiés par les institutions internationales, mais d'être débattus par les Marocains eux-mêmes du fait qu'ils intéressent toute une nation et non une région déterminée (NDLR: les provinces sahariennes). «Nos voisins, a encore dit Belkouch, vivent une nette régression continue des droits de l'homme, mais la majorité des critiques les épargne et vise le Maroc. Il faut donc que nous nous adaptions positivement à ce genre de critiques». Et de préciser que la meilleure réponse à ces critiques est la traduction sur le terrain de la stratégie nationale des droits de l'homme. L'orateur a appelé à mieux faire connaître cette stratégie par une meilleure communication qui n'arrive pas aujourd'hui à mieux servir cet élan des droits de l'homme au Maroc. Ce qui fait justement le jeu des adversaires qui profitent de ces lacunes pour mieux ternir l'image du Royaume à l'international.

Pour une société en pleine mutation

Abordant le fameux «printemps arabe» auquel le Maroc a échappé ou en est sorti à moindres frais par rapport à d'autres pays, Mohamed Neshnash, président de l'Organisation marocaine des droits de l'homme (OMDH), a expliqué cela par le fait que les Marocains ont milité pour la liberté depuis la signature du Manifeste de l'indépendance, ce qui a fait de la société marocaine une société vivante et en pleine mutation. Pour le président de l'OMDH, l'ère nouvelle a entamé son parcours par la revendication de la liberté, dans le ca-

Conseil national des droits de l'Homme

dre de l'Etat de ~~Droit~~ et du nouveau concept de l'autorité, allant jusqu'à «Equité et Réconciliation» et même jusqu'à la mise en œuvre de la Constitution de 2011.

Pour un meilleur comportement des sécuritaires

Par ailleurs, le président de l'OMDH a critiqué le comportement des services de sécurité qui, selon lui, porte atteinte aux valeurs du pays édifiées sur les droits de l'homme. Neshnash a également critiqué la réaction souvent musclée des forces de l'ordre face aux sit-in, principalement ceux qui ne se soucient guère d'obtenir une autorisation préalable. Le président de l'OMDH a appelé à la nécessaire bonne gouvernance, précisant que l'espoir pour les jeunes Marocains est que leur pays aille à grande vitesse vers la liberté. Mohamed Neshnash a fait remarquer que le plus grand problème du Maroc demeure la corruption, fléau devant lequel le gouvernement reste les mains liées.

Revendiquer la sécurité d'abord

Abdelali Hamidine, président du Forum Al Karama, a précisé que l'avancée des droits de l'homme est liée à la maturité de la société et que, lorsque le crime prend de l'ampleur, la revendication de la sécurité devient plus grande que celle des droits de l'homme, aussi paradoxalement que cela puisse paraître. En outre, plus les institutions prennent forme et se consolident, plus le pays réalise des avancées notoires dans le volet des droits de l'homme.

Des zones d'ombre persistent

Abdelali Hamidine a attesté, lors de son intervention devant un parterre de journalistes et de représentants de la société civile, que le Maroc a certes réalisé une avancée incontestable des droits de l'homme. Mais est-elle suffisante? s'est-il interrogé. Il est grand temps, a-t-il souligné, de lever le voile sur la stratégie nationale pour le développement des droits de l'homme et de la démocratie. Et de relever qu'il existe encore quelques zones d'ombre. En attestent, selon lui, les interventions violentes contre les manifestants et autres sit-in, lesquelles nuisent aux avancées des droits de l'homme, mais aussi la situation déplorable dans les prisons résultant de mentalités rétrogrades qui sont incompatibles avec les dispositions de la loi et le respect des droits des prisonniers. Il a donc appelé à une nécessaire révision du rythme de la réforme du Code pénal■

Mohammed Nafaa

Mieux gérer la liberté d'expression et les courants séparatistes dans les provinces du sud

El Habib Belkouch, président du Centre d'études en droits humains et démocratie (CEDHD), s'est voulu transparent lors de sa participation au Forum de la MAP. Il a précisé en substance: «La sécurité est nécessaire pour garantir la liberté et les droits de l'homme». En parallèle, l'ensemble des institutions de l'Etat ont grand besoin de révision, telles les institutions de la sécurité, de la justice, etc, a-t-il estimé. Il a également appelé à faire en sorte que le Conseil supérieur de la sécurité voie le jour. Pour ce qui est du dossier du Sahara, Belkouch a émis le vœu que cette affaire ne soit plus au centre de nos préoccupations seulement au début de chaque mois d'avril. «Il nous faudrait une stratégie particulière», a-t-il insisté. Il s'est prononcé, lors du débat qui a suivi les différentes interventions, pour une «gestion de la liberté d'expression et du séparatisme à l'intérieur des provinces du sud», pour que tous sentent qu'ils sont partie prenante. «Nous avons grand besoin d'une réflexion collective pour déceler les zones d'ombre. Nous avons également besoin de réponses convaincantes aux défis et contraintes, à l'international... Nous avons grand besoin d'un plan où chacun de nous assumera sa responsabilité», a conclu El Habib Belkouch■

El Habib Belkouch

MN

Conseil national des droits de l'Homme

Autonomie au Sahara

Le plan marocain, «unique solution viable»

L'expert et universitaire américain, Anouar Majid qui réagissait à l'adoption mardi de la résolution 2152 du Conseil de sécurité portant prorogation du mandat de la Minurso.

Le plan d'autonomie sous souveraineté marocaine, proposé par le Royaume du Maroc, constitue «l'unique solution viable» à la question du Sahara dans le cadre du processus de négociations onusien, a estimé l'expert et universitaire américain, Anouar Majid qui réagissait à l'adoption mardi de la résolution 2152 du Conseil de sécurité portant prorogation du mandat de la Minurso.

«L'unique solution viable au conflit du Sahara reste l'autonomie dans le cadre du plan de régionalisation avancée au Maroc», a souligné, dans une interview à la MAP, Majid qui est le directeur du «Center for Global Humanities» et vice-Recteur chargé des questions internationales à l'Université américaine de la Nouvelle-Angleterre (University of New England, UNE).

Pour lui, la solution d'autonomie a «l'avantage de répondre à plusieurs objectifs majeurs à la fois, à savoir la préservation du caractère intrinsèque de la région et ses traditions, et la garantie d'une prise de décision autonome sur les questions économiques et culturelles de cette région, qui restera partie intégrante d'un grand pays aux ressources multiples».

Evoquant la prorogation du mandat de la Minurso au Sahara marocain, Majid a souligné que «ce n'est pas surprenant que le Conseil de sécurité des Nations unies n'ait pas jugé nécessaire d'ajouter un mécanisme de contrôle des droits d l'Homme à cette mission, étant donné les progrès significatifs réalisés par le Maroc en la matière».

«Par le biais de plusieurs institutions, notamment le Conseil national des droits de l'homme (CNDH), le Royaume a fait des progrès significatifs pour ce qui est de l'enracinement de la culture des droits de l'Homme et la défense des droits de l'ensemble de ses citoyens, que ce soit au Nord ou dans le Sud du pays», a-t-il encore fait observer, soulignant que le CNDH est une institution «vigoureuse et sérieuse» à même de contribuer à garantir davantage de libertés individuelles et collectives à l'ensemble des Marocains.

Et de relever, à ce propos, le travail réalisé par le CNDH, en particulier dans les provinces du sud du Royaume, où cette institution mène une importante action de terrain, faisant remarquer que le Département d'Etat américain avait à juste titre souligné dans son dernier rapport annuel sur les pratiques des droits de l'Homme dans le monde que le CNDH est perçu par les ONG et le public au Maroc comme une instance «crédible» et «proactive».

http://www.lematin.ma/express/2014/autonomie-au--sahara_le-plan-marocain--unique-solution-viable-/201375.html

HCDH à Dakhla

Rencontre avec les acteurs associatifs

Une délégation du Haut-commissariat des Nations unies aux droits de l'homme (HCDH) a tenu, jeudi à Dakhla, une rencontre avec des acteurs associatifs afin de prendre connaissance des mécanismes de protection des droits de l'Homme au Maroc.

La délégation a, ainsi, tenu une réunion avec la Commission régionale des droits de l'Homme (CRDH) à Dakhla-Aousserd, consacrée à l'action et l'expérience de cette instance dans le domaine de protection des droits humains.

Cette rencontre, tenue en présence du président de la CRDH de Dakhla-Aousserd, Mohamed Lamine Semlali, a été marquée par la présentation d'un exposé sur les mesures et mécanismes adoptés par la commission pour la protection des droits de l'Homme au niveau local.

L'accent a, également, été mis sur les mesures entreprises récemment par le Maroc en matière de consolidation de l'Etat de droit, notamment la décision sur l'interaction rapide du gouvernement avec les plaintes parvenues au Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et ses commissions régionales et les propositions émanant de ces instances.

La délégation du HCDH avait tenu, mardi dernier à Laâyoune, des rencontres avec les membres de la CRDH de Laâyoune-Es Smara et des acteurs associatifs afin de prendre connaissance de leur expérience en matière de protection et de promotion de la culture des droits humains

http://www.lematin.ma/express/2014/hcdh-a-dakhla_rencontre-avec-les-acteurs-associatifs/201504.html

La résolution du CS sur le Sahara apporte un nouvel échec aux manoeuvres des ennemis de l'intégrité territoriale du Royaume (Universitaire)

Mardi, 29 avril, 2014

Rabat - L'adoption mardi à l'unanimité de la résolution 2152 par le Conseil de sécurité de l'ONU a apporté un nouvel échec aux manoeuvres des ennemis de l'intégrité territoriale du Royaume, a affirmé M. Hassan Boukantar, professeur des relations internationales à l'Université Mohammed V à Rabat.

"La résolution onusienne a une fois de plus mis en échec les manoeuvres des ennemis de l'intégrité territoriale du Royaume, orchestrées par certaines ONG internationales qui ne rendent pas justice aux efforts que le Maroc ne cesse de déployer pour améliorer la situation des droits de l'Homme dans les provinces du Sud tout comme dans le reste des provinces du Royaume", a-t-il dit dans une déclaration à la MAP.

La nouvelle résolution du CS vient couronner, selon lui, l'intervention décisive de SM le Roi Mohammed VI au moment de la publication du rapport préliminaire du secrétaire général de l'ONU, mettant en garde, lors d'un entretien téléphonique avec Ban Ki-moon, contre tout écart de l'approche adoptée par le Conseil de sécurité pour parvenir à une solution politique définitive à ce différend régional.

Le Conseil de sécurité a ainsi remis les pendules à l'heure, a-t-il dit, faisant observer que le règlement de ce conflit artificiel passe par une approche positive, consacrant la prééminence de l'Initiative d'autonomie présentée par le Maroc, l'unique base de négociations offrant une proposition globale pour dépasser ce conflit artificiel.

Il a relevé que le Conseil de sécurité de l'ONU a loué les efforts du Maroc en matière des droits de l'Homme, notamment à travers le Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH), ainsi que les réformes entreprises dans ce domaine.

M. Boukantar a, d'autre part, indiqué que, dans sa résolution, le Conseil de sécurité demande aux parties concernées, "bien que certaines rechignent à se décliner clairement", d'oeuvrer pour avancer vers une solution politique au Sahara.

Le Conseil de sécurité a signalé les périls découlant de la situation inquiétante dans la région du Sahel, une "situation qu'on ne peut dépasser qu'à travers l'adhésion de toutes les parties dans le règlement des problématiques de la région qu'il s'agisse du terrorisme, des groupes extrémistes ou du conflit artificiel autour du Sahara", a noté M. Boukantar.

Il a averti que les ennemis de l'intégrité territoriale n'arrêteront pas leurs manoeuvres, insistant sur la nécessité de poursuivre les réformes et les efforts visant la réalisation du développement et la consécration des droits de l'Homme dans toutes les régions du Royaume.

http://www.mapexpress.ma/actualite/la-resolution-du-cs-sur-le-sahara-apporte-un-nouvel-echec-aux-manoeuvres-des-ennemis-de-lintegrite-territoriale-du-royaume-universitaire/

DROITS DE L'HOMME: UNE DÉLÉGATION ONUSIENNE EN TOURNÉE AU MAROC

Une délégation du Haut commissariat des Nations unies aux droits de l'homme (HCDH) poursuit sa tournée dans les provinces du sud.

Une délégation du Haut commissariat des Nations unies aux droits de l'homme (HCDH) poursuit sa tournée dans les provinces du sud. Après une réunion tenue, mardi dernier, à Laâyoune avec des membres de la Commission régionale des droits de l'homme (CRDH) et des acteurs associatifs, les membres de cette délégation se sont réunis, jeudi, avec les représentants du CRDH à Dakhla-Aousserd. Cette rencontre a été consacrée à l'action et à l'expérience de cette instance dans le domaine de la protection des droits humains au niveau local. Pour rappel, la Haut commissaire des Nations unies aux droits de l'homme, Navi Pillay, est attendue en ce mois de mai au Maroc pour une visite officielle.

http://le360.ma/fr/politique/droits-de-lhomme-une-delegation-onusienne-en-tournee-au-maroc-14149

ACTIONS URGENTES CONTRE LES VIOLATIONS DES DROITS HUMAINS : DES CAS CONCRETS DE RÉUSSITE

Pour ceux qui se questionneraient sur l'impact réel du plaidoyer, voici quelques expériences de terrain présentées par l'ALCS, association marocaine lutte contre le VIH (membre de Coalition PLUS), qui donnent une bonne vision d'actions de plaidoyer menées en urgence pour dénoncer des situations inacceptables sur le plan des droits humains en lien avec le VIH. Dépistage obligatoire, campagne contre la sérophobie qui se détourne contre les travailleuses du sexe, dévoilement du statut d'un détenu séropositif, rafles parmi les étrangers en situation illégale ; ce sont des situations sur lesquelles l'association, au travers de ses actions et de ses veilles, a été alertée. Rapidement, il s'est agi pour l'ALCS de dénoncer jusqu'au plus haut niveau ces violations contraires à la loi ou simplement inadmissibles en termes de droits humains, pour que celles-ci cessent. Par exemple, c'est avec la Plateforme de défense des droits des étrangers que l'ALCS a interpellé le ministre de l'Intérieur sur les tests VIH rendus obligatoires pour renouveler un titre de séjour ; la situation est désormais réglée, il se serait agi d'une mauvaise interprétation des directives ! Autre action : suite à la divulgation du statut sérologique d'un détenu décédé, il a fallu une interpellation au chef du gouvernement, deux courriers envoyés avec une autre association à l'administration pénitentiaire, et une grosse couverture médiatique, pour soutenir la famille et demander une réhabilitation. Ailleurs, des travailleuses du sexe avaient été délogées de leur lieu de travail par la police ; une interpellation avec le Conseil national des droits de l'homme a permis de mettre fin à ces arrestations. Il faut être vigilant car ces situations peuvent disparaître à un endroit, mais rester présentes dans d'autres. De plus, l'association relève un principe : pour réussir dans ces combats, il est indispensable de créer des partenariats avec d'autres ONG pour se battre ensemble à faire cesser ces violations. Mais les résultats s'avèrent payants !

http://www.seronet.info/breve/actions-urgentes-contre-les-violations-des-droits-humains-des-cas-concrets-de-reussite-67031

Réactions positives à la prorogation du mandat de la Minurso

Le Maroc salue une résolution sage qui encourage le processus politique

Dans sa résolution 2152 adoptée à l'unanimité de ses quinze membres, le Conseil demande aux parties et aux États voisins de coopérer «plus pleinement avec l'Organisation des Nations unies et les uns avec les autres et de s'impliquer plus résolument pour mettre fin à l'impasse actuelle et avancer vers une solution politique». De même, le Conseil de sécurité de l'ONU a reconnu encore une fois l'importance des efforts du Royaume en matière des droits de l'Homme, notamment à travers le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH).

La réaction du Maroc ne s'est pas fait attendre. Dans un communiqué rendu public le même jour, le ministère des Affaires étrangères et de la coopération estime qu'à travers cette résolution, le Conseil de sécurité «confirme, de manière forte et sans ambigüité aucune, la ligne de conduite qui a été la sienne pendant ces dernières années dans le traitement de cette question». Le Royaume se félicite aussi du fait que le Conseil de sécurité ait souligné «que la solution politique de ce différend de longue date et le renforcement de la coopération entre les États membres de l'Union du Maghreb arabe contribueraient à la stabilité et à la sécurité dans la région du Sahel».

http://www.actualite24h.com/actualites/reactions-positives-la-prorogation-du-mandat-la-minurso